

مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام 2022

حلقة عمل

تعزيز الأنشطة المحلية:

الاستثمار من أجل تعزيز استدامة الجمعيات الوطنية وقوتها

لمحة عامة

السياق

تشكل المنظمات المحلية القوية والمستقلة والقادرة على الاستدامة ذاتياً والحديرة بالثقة عنصراً أساسياً لدعم قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والاضطلاع بالأنشطة الإنسانية المنقذة للحياة، والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ظل عالم مترابط، يقترن نطاق عملنا المحلي الجماعي ونوعيته وفعالته اقتراناً مباشراً بقدرة جميع مكونات الحركة، بما في ذلك الجمعيات الوطنية وشبكات فروعها، على الاضطلاع بمهامها.

ويتمثل جوهر الجهود المبذولة لتنمية الجمعيات الوطنية في التنمية والتحول المستمرين من أجل تحقيق هذه الغاية.

فالدور الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية في مساعدة السلطات العامة في مجال العمل الإنساني يمنحها ميزة نسبية تنفرد بها في النظام الإيكولوجي الإنساني، حيث أفادت معظم الجمعيات الوطنية عن قوة تواصلها وتنسيقها مع سلطاتها العامة، واقتران ذلك بفهم جيد لحياها واستقلاليتها. وفي الوقت ذاته، أدت تجربة كوفيد-19 إلى تنامي لجوء السلطات الحكومية إلى الجمعيات الوطنية كي تدعم عملياتها وتستجيب للآزمات الإنسانية، دون استثمار كبير في تعزيز القدرات في معظم الحالات. ويُشكّل دعم الجمعيات الوطنية في الاضطلاع بدورها المساعد لسلطاتها الوطنية (لا سيما في حالات الطوارئ المُعقّدة التي تتفاقم بسبب آثار تغيّر المناخ و/أو الجوائح و/أو النزاعات المسلحة أو الاضطرابات الداخلية واسعة النطاق) والتفاوض على الاستثمار اللازم في تعزيز القدرات أولوية رئيسية لتحقيق الاستدامة الشاملة لشبكة الجمعيات الوطنية.

وقد وافق مجلس المندوبين لعام 2019 على التوجيهات الجديدة بشأن النُظُم الأساسية للجمعيات الوطنية وألزم كل الجمعيات الوطنية بتنقيح نُظُمها الأساسية أو أطرها الدستورية في غضون خمس سنوات (أي في موعد أقصاه نهاية عام 2024). ويعمل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) على تطوير أدوات ونهوج جديدة، منها تشكيل مجموعة من المتخصصين من أجل دعم الجمعيات الوطنية التي تطلب المساعدة على إجراء عملية التنقيح. ومع انقضاء نصف هذه المهلة الزمنية تقريباً، يلزم تعزيز الدعم المقدم لهذه العملية ضماناً لإتاحة الفرصة لجميع الجمعيات الوطنية لتكثيف نُظُمها الأساسية لتتماشى مع المعايير الجديدة وتتواكب مع تطوّر الوقائع في سياقات كل منها.

ومن الأولويات الأخرى الرئيسية التي تكفل استدامة شبكة الجمعيات الوطنية دعم الجمعيات من أجل ضمان استدامتها المالية على المستوى الوطني ومستوى الفروع، مع التركيز خاصة على تعزيز قدراتها على تحقيق دخل مستدام من خلال الاستفادة مما لديها من أصول، وضمان

تعزيز قدرة إدارتها المالية وتطوير ما تتمتع به من ميزة نسبية في مجال تقديم الخدمات. وقد قاد الاتحاد الدولي مؤخراً عمليات لتنمية الاستدامة المالية (على سبيل المثال، إنشاء أول مجتمع للممارسة بشأن التنمية المالية وتطوير مؤشرات للاستدامة المالية)، غير أنها بحاجة إلى مزيد من التوسُّع والتناغم. وكانت تجربة المركز العالمي لجمع التبرعات لدى الحركة وتحالف الاستئثار في الجمعيات الوطنية ووضع استراتيجية الاتحاد الدولي لحشد الموارد مؤخراً بمثابة حجر الزاوية لتحسين الدعم المقدم إلى الجمعيات الوطنية وضمان فعالية دعم الأقران واستخلاص الدروس. ولا يزال دعم الأقران لم يستغل بالكامل على نطاق الحركة. ويحدد **ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية** الذي أصدره الاتحاد الدولي في عام 2019، وأقرته اللجنة الدولية، أربعة التزامات جماعية لضمان مواءمة جميع الجهود المبذولة لدعم تنمية الجمعيات الوطنية مع الأولويات المحددة للجمعيات الوطنية. وعلى الرغم مما يجري إحرازه من تقدُّم مطرد، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمعالجة أوجه القصور وتفاذي الازدواج في أنشطة الدعم الشامل لتنمية الجمعيات الوطنية (الذي يشمل الدعم الذي تقدمه الجهات الفاعلة من خارج الحركة، مثل وكالات الأمم المتحدة) وضمان إمكانية التنبؤ بهذا الدعم ونوعيته.

الهدف العام لحلقة العمل والنتائج المتوقعة منها

تهدف حلقة العمل إلى تحديد سبل ملموسة لتعزيز الاستدامة الشاملة لكل جمعية وطنية، مع التركيز على دورها المساعد، والقاعدة القانونية (مع إيلاء اهتمام خاص للنُظُم الأساسية) والاستدامة المالية والاستفادة من التكامل بين مُكوّنات الحركة ومن خبرتها ودعمها¹، لكي تقدم الجمعيات الوطنية خدمات محسنة وقائمة على المبادئ ومؤثرة إلى مجتمعاتها المحلية.

المسائل الرئيسية المطروحة

سيشترك الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في إدارة هذه الجلسة استناداً إلى دراسات حالة واقعية لتحفيز المشاركين على مناقشة المسائل الرئيسية التالية:

- 1- كيف يمكن دعم الجمعيات الوطنية بفعالية من أجل تعزيز دورها المساعد في مجال العمل الإنساني وفقاً للمبادئ الأساسية؟
- 2- كيف يمكن دعم الجمعيات الوطنية دعماً فعالاً من أجل استعراض نُظُمها الأساسية وتقيحها؟
- 3- كيف يمكن مواصلة العمل على تعزيز الاستدامة المالية للجمعيات الوطنية؟
- 4- ما الذي يجب تغييره من أجل تعظيم جهودنا الجماعية على مسار دعم تنمية الجمعيات الوطنية؟

الوثائق الداعمة:

- سياسة الاتحاد الدولي لتنمية الجمعيات الوطنية (مسوّدة عام 2022)
- [إطار الاتحاد الدولي لتنمية الجمعيات الوطنية \(عام 2013، والمنقح في عام 2020\)](#)
- [ميثاق الاتحاد الدولي لتنمية الجمعيات الوطنية](#)
- [الدور المساعد، الاتحاد الدولي](#)
- [توجيهات بشأن النُظُم الأساسية للجمعيات الوطنية](#)
- معلومات أساسية حول تقرير "مبادئنا أساس عملنا"، المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون

¹ الجمعيات الوطنية هي المسؤولة عن تنمية ذاتها. لدى الاتحاد الدولي الولاية والمسؤولية والبراية من أجل دعم تنمية الجمعيات الوطنية وتعزيز قدراتها على تقديم الخدمات ذات الصلة. لدى اللجنة الدولية ولاية تكميلية تتعلق ببناء القدرات مع الجمعيات الوطنية للتأهب للنزاعات المسلحة والاستجابة لها، والحفاظ على مسار العمل الإنساني القائم على المبادئ وتعزيزه في جميع السياقات.